الإيرادات الحكومية بلغت 15,8 مليار دينار

«الوطني»: 5,1 مليارات دينار الإنفاق الحكومي في النصف الأول من 2013 ـ 2014

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان أرقام المالية العامة للربع الثاني من السنة المالية 2013 ـ 2014 (من يوليو حتى سبتمبر) تشير الى تسارع الإنفاق الحكومي.

فقد ارتفع الإنفاق المسجل بشكل كبير بعد بداية ضعيفة في الربع الأول من العام، والذي ارتبط على الأغلب بالتأخير في إقرار الميزانية.

وقد كانت المصروفات الجارية هي المحرك الأساسي لهذا الارتفاع، أكثر من الاستثمار.

ونتوقع ان يتسارع الإنفاق الرأسمالي في النصف الثاني من السنة المالية 2013 ـ 2014، إلا أن من المحتمل أن يتباطأ نمو الإنفاق الحكومي الإجمالي مقارنة بالعام الماضي.

وقد وصل الإنفاق الحكومي الإجمالي الى 5,1 مليارات دينار في النصف الأول من السنة المالية، أي أعلى من العام الماضي بواقع 1,7 مليار دينار.

ويرجع ذلك إلى ارتفاع المصروفات الجارية نتيجة عاملين رئيسيين.

العامل الأول هي شريحة المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية التي تضم أجور العسكريين والتحويلات لصندوق التأمينات الاجتماعية، حيث سجلت ارتفاعا ضخما بواقع 1,1 مليار دينار مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية.

أما العامل الثاني فقد كان الإنفاق على الرواتب والأجور الذي يشكل نحو ربع إجمالي الإنفاق، حيث شهد ارتفاعا بواقع 0,8 مليار دينار على أساس سنوي.

ونرجح ان تكون بعض هذه الارتفاعات في الفئتين السابقتين نتيجة توقيت المدفوعات وليس بسبب حدوث تغيير جذري في سياسة الإنفاق، مما قد يشير إلى تراجع هذه الزيادات الضخمة بحلول نهاية العام، ومن ضمن المصروفات الجارية أيضا، فقد هبطت فئة السلع والخدمات بواقع 0,2 مليار دينار مقارنة بسنة مضت.

وقد هبطت النسبة التي تشكلها هذه الشريحة من المصروفات الجارية لتصل الى 14٪ من 29٪ في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وقد يعزى هذا الهبوط الى انخفاض ثمن شراء الوقود من المصافي المحلية من أجل تزويد محطات الكهرباء والطاقة.

في الوقت نفسه، فقد تعافى الإنفاق الرأسمالي بعض الشيء في الربع الثاني بعد بداية ضعيفة في أول السنة، حيث سجل ارتفاعا بواقع 9٪ على أساس سنوي في النصف الأول من السنة المالية 2013 ـ 2014 ليبلغ 0,4 مليار دينار.

وبلغ معدل الإنفاق الرأسمالي فعليا 60٪ إلى 70٪ من ميزانيته للسنة الكاملة خلال العامين الماضيين.

ولكن نتوقع ان يرتفع هذا المعدل بشكل ملحوظ هذا العام، وذلك بسبب تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع وبسبب تقليص حجم المصروفات الرأسمالية المعتمدة في الميزانية.

وبشكل عام، فقد بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي المسجل أعلى مستوى له في هذه المرحلة من السنة منذ 5 سنوات.

إلا أن معدل المصروفات الفعلية بلغ 24٪ من المصروفات المعتمدة في الميزانية، وذلك تماشيا مع متوسط السنوات الـ 5 الماضية، ولكن من الصعب تقييم أثر هذا الإنفاق بالكامل على الاقتصاد الكلي، فقد كانت شريحة المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية المحرك لمعظم الارتفاع في الإنفاق، والتي تشمل بعض التحويلات الحكومية التي لا تؤثر على مستوى الطلب في الاقتصاد.

وبما أن البيانات المفصلة لهذه المصروفات لم تنشر بعد، فإننا لا نستطيع تقدير أثرها بدقة.

ولكن حتى عند استبعاد شريحة المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بأكملها، فسيتبين أن إجمالي الإنفاق قد ارتفع بشكل كبير بواقع 34٪ على أساس سنوي في النصف الأول من السنة المالية 2013 ـ 2014.

إلا أن ذلك قد يكون متأثرا أيضا بمسائل تتعلق بالتوقيت، حيث نتوقع اعتدال نمو الإنفاق بشكل كبير بحلول نهاية العام.

وذكر التقرير ان الإيرادات الحكومية بلغت 15,8 مليار دينار خلال الأشهر الـ 6 حتى شهر سبتمبر، بانخفاض طفيف عن العام الماضي نتيجة تراجع أسعار النفط.

فقد بلغت الإيرادات النفطية 15,0 مليار دينار نتيجة انخفاض أسعار النفط بواقع 3٪ على أساس سنوي، وقد قابل هذا الهبوط زيادة بسيطة في الإنتاج.

وفي حين نتوقع أن تبقى أسعار النفط مرتفعة، إلا أنه من المفترض أن يؤدي تخفيض الانتاج خلال النصف الثاني من العام (في ظل ضعف الطلب العالمي وارتفاع الانتاج في أماكن أخرى) الى بقاء الإيرادات النفطية تحت المستوى القياسي للعام الماضي.

وفي الوقت ذاته، شهدت الإيرادات غير النفطية زيادة كبيرة بواقع 34٪ على أساس سنوي لتصل الى 0,9 مليار دينار، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات والرسوم المتنوعة والتي من المحتمل أن تكون تابعة لمدفوعات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

وبلغ فائض الميزانية 10,7 مليار دينار خلال النصف الأول من السنة المالية 2013 ـ 2014، الذي يشكل تقريبا خمس الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2013.

ومن المحتمل أن تكون أي زيادات إضافية في الفائض محدودة لهذا العام، بما أنه من المعتاد أن يتسارع الإنفاق بشكل أكبر في النصف الثاني من كل عام نتيجة التأخر الروتيني في الإشهار عن البيانات في أول السنة.

ولكن من المرجح أن يظل الوضع المالي للكويت قويا جدا، حيث نتوقع أن يبلغ فائض الميزانية للسنة المالية 2013 ـ 2014 نحو 11 مليار دينار تقريبا.

وسيشكل ذلك الفائض 22٪ من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر أقل بقليل من مستواه العام الماضي والبالغ 25٪، ولكنه لايزال يعتبر مستوى جيدا ومتينا جدا.

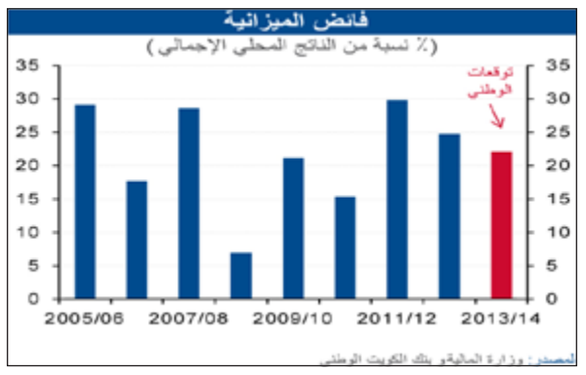

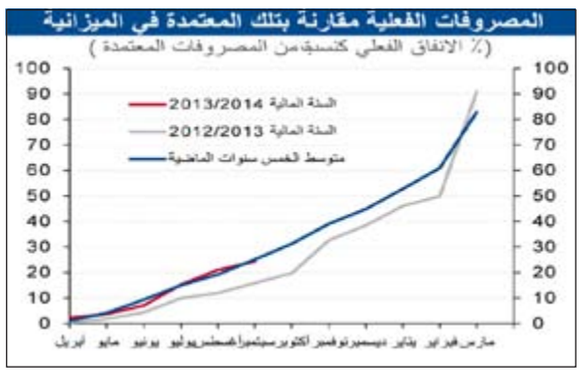

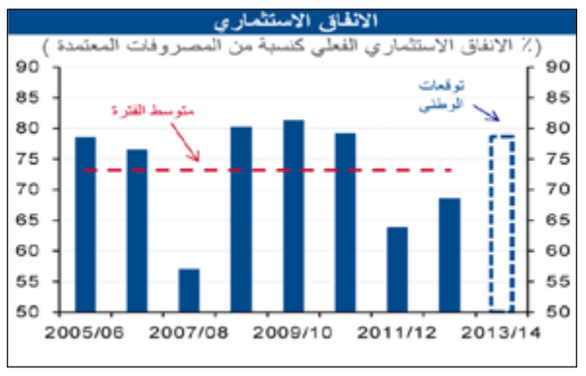

3 معوقات رئيسية ساهمت في تعطيل تنفيذ مشاريع التنمية

العمر: العقار استرد بعضاً من عافيته خلال السنوات العجاف الماضية

فيصل العمر

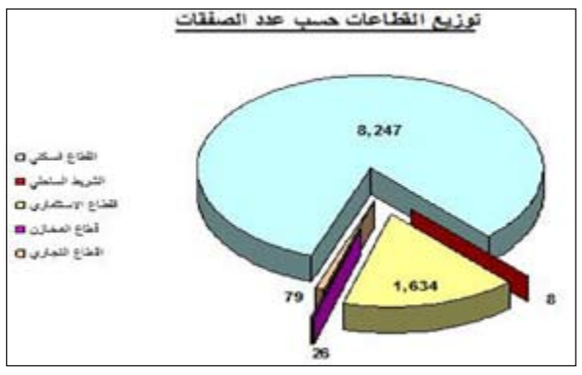

توقع التقرير السنوي الصادر عن شركة المنظومة العقارية القابضة أن يشهد العام 2014 انتعاشا في السوق العقاري بدعم من استمرار فورة إنشاء الشركات وتفعيل القوانين الخاصة بوزارة التجارة مما سيساهم في انتعاش حركة السوق، بالإضافة إلى توجه الكويتيين واحتلالهم المرتبة المتقدمة في الاستثمار العقاري في دول خليجية عدة أبرزها عمان والسعودية والإمارات.

وبين التقرير استمرار قطاعات السكن الخاص والاستثماري والتجاري الكويتي في الارتفاع السعري خلال الربع الأخير من 2013 مع ركود في عدد الصفقات بسبب غلاء الأسعار. فضلا عن أن أسعار الأراضي السكنية والاستثمارية بالقرب من العاصمة بلغت مستويات جديدة لم يعهدها السوق من قبل حيث وصل المتر المربع الواحد لأكثر من 1100 دينار بالنسبة للعقار السكني وأكثر من 1700 دينار للعقار الاستثماري.

وبين أن أسعار السكن الخاص في بعض المناطق الجديدة كشرق القرين وأبوفطيرة مستمرة في الصعود الحاد بشكل أسبوعي مدفوعة بزيادة الطلب حيث يقوم الباحثون عن «بيت العمر» بالشراء في تلك المناطق بشكل واسع كونها أرخص من المناطق الداخلية وخوفا من صعود كبير في أسعارها في المستقبل القريب.

وأفاد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المنظومة العقارية القابضة فيصل العمر بأن هناك تزايدا كبيرا في نسبة إشغال العمارات الاستثمارية (الشقق السكنية) بنسبة بلغت 95٪ كإشارة واضحة إلى عمق المشكلة الإسكانية التي يعانيها المواطن.

وقال إن العقار السكني لن تتراجع أسعاره ما لم يكن هناك تدخل حكومي لطرح حلول قصيرة وطويلة المدى، مشددا على ضرورة طرح حلول سريعة قصيرة المدى، حيث إن الحلول طويلة المدى كإنشاء مدن إسكانية جديدة تستغرق 5 سنوات للإنجاز على أقل تقدير ما يؤدي إلى تفاقم المشكلة الإسكانية.

وأفاد العمر بأن من بين الحلول قصيرة المدى هو قيام الحكومة بتحرير الأراضي السكنية بشكل سريع في مناطق ذات مساحات صغيرة لا تتطلب وقتا كبيرا للتنظيم مع السماح لمن هم على قائمة انتظار البيت الحكومي في فرز الأراضي ذات الـ 500 متر مربع ليتم تقسيمها لمساحات 250 مترا، داعيا إلى أن تكون عملية الفرز هذه مقصورة فقط على أصحاب الطلبات الإسكانية لكي يتم الاستفادة منها وتجنب أي مضاربة من قبل المستثمرين.

وقد شهد سوق العقار الكويتي نشاطا ملموسا في الربع الأخير من العام الماضي، حيث بلغت قيمة التداولات العقارية 850 مليون دينار بنسبة ارتفاع بلغت 58,5٪ عن الربع الثالث، حسبما نقلت وكالة الأنباء الكويتية عن تقرير لبنك الكويت الدولي.

ويقول إن السوق العقارية قد استردت بعضا من عافيته بعد سلسلة الانخفاضات التي حدثت خلال السنوات العجاف الماضية، خاصة في السوق السكني بسبب ندرة الأراضي الخالية.

وأكد العمر أن هناك 3 معوقات رئيسية ساهمت في تعطيل تنفيذ مشاريع خطة التنمية أولها التداخل في السلطات والتأزيم من قبل المجلس، حيث انه عندما تعرض الحكومة مشروعا يقف لها بعض الأعضاء يجعلها تتراجع عنه وهو أكبر عائق، خاصة مع النظر إلى القطاع الخاص بأنه يسرق المال العام ولا ينظر إلى الجانب الإيجابي منه. أما العائق الثاني فهو تعدد الطبقات الرقابية، حيث إن لدينا في الكويت طبقات رقابية متكررة بشكل كبير وحتى يتم تنفيذ القرارات الرقابية تحتاج عشرات التوقيعات لكن في حال أن تعطل يكفيها موظف في إحدى الجهات، والعائق الثالث يتمثل في تشابك الإجراءات، حيث إن من يريد إنشاء مشروع أو مصنع يتردد على كل الجهات الحكومية لعشرات المرات من أجل الانتهاء من الإجراءات وهذا يؤدي إلى توالي الإجراءات وبالتالي يجعل هناك نفور من الاستثمار.

1٪ نمواً بالإنفاق الأميركي على مشاريع الإنشاء

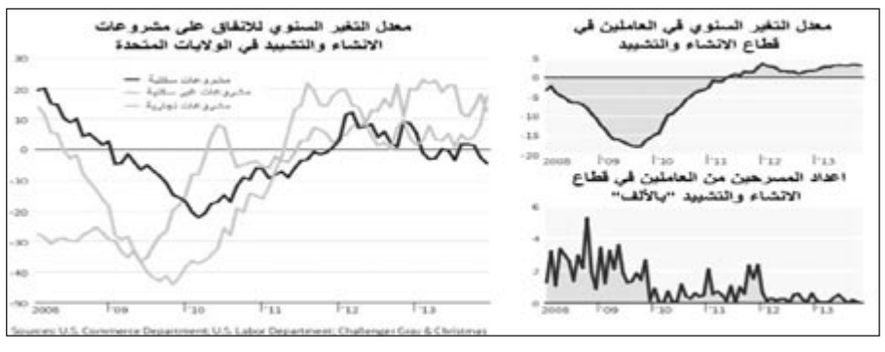

نمو الانفاق على المشروعات الإنشاء والتشييد في الولايات المتحدة الأميركية بمعدل 1٪ خلال شهر نوفمبر الماضي وهو اعلى معدل له منذ 2009، حيث ارتفع معدل الانفاق على المشروعات غير السكنية والمشروعات التجارية بنحو 12,6٪ و17٪ على التوالي في حين انخفض معدل الانفاق على المشروعات السكنية بنحو 4,4٪.

أسوأ الهواتف في 2013

شهد عام 2013 إصدار الكثير من الهواتف الذكية المبتكرة، ونال الكثير منها إعجاب المستخدمين،وعلى الجانب الآخر شهد العام إطلاق العديد من أجهزة الهواتف التي لم تنل حظا جيدا، ولم تتمتع بالكفاءة والجودة وكانت مخيبة للآمال.

ويمكن متابعة رصد أسوأ أجهزة الهواتف لعام 2013 وفقا لموقع «سي نت» من خلال الإنفوغراف التالي.

«الأولى للوساطة»: إغلاقات العام لم تحسّن السيولة

قالت الشركة الأولى للوساطة، إن تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية اغلقت على ارتفاع غير كبير في اتجاه غير معتاد في نهاية العام مع رهان المستثمرين على اغلاقات العام.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية تداولات الاسبوع الماضي على ارتفاع مؤشراته الثلاثة بواقع 7,9 نقاط للسعري و0,15 نقطة لـ«كويت 15» و0,91 نقطة للوزني.

واشارت «الأولى للوساطة» في تقريرها الاسبوعي إلى ان تداولات الاسبوع الماضي شهدت تباينا تضمن في العموم نوعا من الاستقرار، مع ارتفاع تداولات اسهم الشركات الصغيرة، فيما سيطرت حالة من الترقب والانتظار لاغلاقات المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية، ما قلل من مستويات السيولة المتداولة.

وساهم اقبال المضاربين على الاسهم الرخيصة في تحقيق موجة من جني الارباح القوية في بداية الاسبوع الماضي بسبب إغلاقات الربع الرابع من العام، فيما سجل المؤشر العام تراجعا في جلسة الاثنين مسجلا أدنى اغلاق له منذ العاشر من سبتمبر الماضي.

واوضح التقرير ان تعاملات الاسبوع الماضي اقتصرت على ثلاث جلسات، تضمنت عمليات مضاربة على الأسهم التشغيلية، قادت غالبيتها المجموعات الرئيسية، مشيرة إلى ان عطلة عيد الميلاد قادت العديد من المحافظ والصناديق إلى التحرك بحذر في حين حاول المضاربون تغذية التداولات المضاربية بهدف تحقيق بعض الارباح المحققة الضغوط البيعية.

واستمرت احجام تداولات الاسبوع الماضي عند معدلات ضعيفة، وكذلك قيم التداولات التي جاءت بمستويات منخفضة نسبيا، في ظل عدم ورود أنباء تذكر يمكن أن تثير موجة شراء جديدة، وهو الاعتبار الرئيس تقريبا الذي يقود السوق إلى الاتجاه النزولي منذ أوائل نوفمبر مع تراجع وتيرة تنفيذ مشروعات التنمية الحكومية.

واوضحت الشركة ان عمليات جني الارباح دفعت التوقعات الضعيفة للربع الاخير والتوزيعات غير الجذابة لبعض الشركات خصوصا المرشحة إلى تجنيب مخصصات أعلى في الربع الاخير بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها الى بيع اسهمها، فيما لم يطرأ تغير يذكر حجم وقيمة التداولات في ظل الافتقار الى محفزات جديدة.

واشار التقرير إلى ان تفاقم المشهد السياسي في الوقت الحالي وانتظار التشكيلة الحكومية الجديدة دفع المستثمرين إلى التحرك بحذر وحيطة حتى تتضح الصورة امامهم اكثر بخصوص افرازات الاستجوابات المقدمة، مع التركيز على الاسهم الصغيرة والمتوسطة التي يمكن التخارج منها بوتيرة اسهل، فيما حافظت الاسهم الثقيلة على تماسكها مع اقفالات العام.

جلسات مضاربية مع نهاية تداولات 2013

تعلن
شركة المشروعات السياحية
عن طرح المناقصات التالية:
1 - مناقصة صيانة الزراعات التجميلية بالمدينة الترفيهية
2 - مناقصة صيانة الزراعات التجميلية بالحديقة السياحية
3 - مناقصة صيانة الزراعات التجميلية بالواجهة البحرية والجزيرة الخضراء
4 - مناقصة صيانة الزراعات التجميلية بشاطىء البلاجات ونادى راس الأرض
فعلى الراغبين من الشركات المتخصصة في هذا المجال التقدم للحصول على مستندات المناقصة من إدارة الصيانة والزراعة بشارع الخليج نظير مبلغ مالى وقدره 100 د.ك (مائة دينار كويتي) لكل مناقصة غير مستردة ، تسدد بالمبني الرئيسي لشركة المشروعات السياحية - الشويخ.
على ان يتم تقديم العروض في موعد أقصاه يوم الخميس الموافق 30 / 1 / 2014 في تمام الساعة الثانية ظهراً بمقر إدارة الصيانة والزراعة.
ويصرح فقط للشركات المؤهلة من قبل الهيئة العامة لشئوون الزراعة والثروة السمكية لتنفيذ عقود ومشاريع الزراعة التجميلية.
شركة المشروعات السياحية
Touristic Enterprises Company
للإستفسار والمراجعة
22529189